من أدب التخلف

المال العام والشعر

بقلم : يوسف المحميد

"المال العام" من المفاهيم التي تبلورت مع تبلور مفهوم الدولة الحديثة، وإن كانت له –كبقية المفاهيم- امتدادات تاريخية في الحضارات القديمة، وفي جميع أشكال الدول التي قامت فيها، وفي حضارة العرب نجد ملامح هذا المفهوم حاضرة في مؤسسة "بيت مال المسلمين"، التي أدارت الأموال الشرعية المتحصلة من الزكاة والصدقات والجزية وغنائم الفتوحات، وكان لكل مسلم حق في أموال هذا البيت، ومع انتهاء عصر الخلافة الراشدة وبدء حكم بني أمية ، أخذ مفهوم المال العام يختلط بالمال الخاص للحاكم، حتى صارت أموال الدولة جزءاً من أموال من يسمى خليفة المسلمين، فهو يعطي ويمنع حسب مزاجه لا وفق الحقوق، فإذا بسط يده وأعطى فهو الكريم السخي، ولم يكن للناس وعي بحقهم في المال العام، بل إنهم اتهموا من يدعو إلى تحصيل ذلك الحق بالتخريب والفتنة، كالصحابي الجليل أبي ذر الغفاري الذي انتصر لحق الفقراء في المال العام فعاقبته السلطة بالنفي إلى الربذة حتى مات فيها وحيداً.

ومع ازدهار الحضارة الإسلامية زادت مصادر دخل الدولة، لكن الدولة في ذلك الوقت كانت مختزلة في شخص الخليفة، فكان لسان حال خلفاء المسلمين ناطقاً بما صرح به لويس الرابع عشر ملك فرنسا القائل "أنا الدولة والدولة أنا"، حتى إننا نقرأ في التاريخ قول الخليفة العباسي هارون الرشيد مخاطباً سحابة جاوزت قصره: "أمطري حيث شئتِ فسوف يأتيني خراجك"، فالخراج في نظره -ونظر سابقيه وتاليه- مال خاص ينفقه على ملذاته الخاصة دون حساب، ويتكرم به على العامة إذا شاء، وعلى هذه السيرة مضى كل الخلفاء، ولا فرق بينهم إلا في درجة "الكرم" في الإنفاق على الشأن العام.

وقد وعى شعراء تلك الحقبة أن المال مال الخلفاء لا مال المسلمين، فتقاطروا على أبواب قصورهم ملقين بين أيديهم سحر الكلمات ليلقي الخلفاء عليهم سحر الذهب والفضة، واستلهم الشعراء قيم المديح من أجدادهم الجاهليين مع شيء من التطوير الذي فرضته تطورات عصرهم، فكانت شجاعة الممدوح وحزمه وسداد رأيه وشرف نسبه مقدماتِ المديح التي تُطْرِبُ الممدوح وتهزه، ثم يبدأ فصل الاستجداء فيدخل الكرم والجود والسخاء مصحوبين بأبهى الصور البيانية ذات العمق الفني الذي يغوص في ظواهر الطبيعة المادية

ومفاهيم الحياة المعنوية لينتقي أجملها وأكثرها طرافة، ثم يعقد المشـابهة بينها وبين الممدوح، وبذلك الغوص في المعاني الدقيقة يجمع مدحهم -في كثير من الأحيان- دقة المعاني وكذب المشاعر، فالدقة خلَّدَتْ أبياتهم، وأما الكذب فقد ملأ جيوبهم، وقد أبدع الشريف الرضي في وصف تلك الحال في قوله:

أُهَذِّبُ فِي مَدْحِ اللِّئَامِ خَوَاطِرِي فَأَصْدُقُ فِي حُسْنِ المَعَانِي وَأَكْذِبُ

ورغم إعظامي الكبير لما أنتجه شـعراء البلاط في مدح خلفائهم وملوكهم، وأن ذائقتي الأدبية المتواضعة تربت في دواوينهم، وذاكرتي لا يعلق بها غير أبياتهم، رغم كل ذلك إلا أنني أرثي لحال أكثرهم، إذ كُتِبَ عليهم أن لا يعبروا عن ذواتهم، واخْتُزِلَتْ عقولهم الجبارة في أداء عمل الطبل والبوق، اللهم إلا من رحم نفسه وبحث عن مساحات من الحرية داخل بناء القصيدة، فمَثَّلَ فيها نفسـه، ونفخ في جسـد الحروف روح فكره، كأبي تمام الطائي وأبي الطيب المتنبي، وهما الطودان اللذان رفضا أن تكون ذواتهم صفراً في معادلة القصيدة، فتحينوا كل فرصة لإدخالها سـواءً في مقدماتهما الطللية أو النسـيب أو الشـكوى أو في معرض مدحهما لخليفة أو ملك، فلا تكاد تقع عينك على قصيدة من قصائدهما تخلو من مواضع تشير إليها فتقول هذا فكر أبي تمام وهذه فلسفة أبي الطيب، فجزاهما الله عن الشعر جزاء الأنبياء عن الدين.

ولا أدري ما كان حال الشـعر العربي لولا ذلك الامتزاج اللعين بين المال العام والمال الخاص للخلفاء، فلو أُنْفِقَ المال العام في مصـارفه، وكان الخليفة مكتفياً بماله الخاص، لكسدت بضاعة الكثير من الشعراء، وفي مثل تلك الحال سيكتب النجاح لمذهب أبي العلاء المعري في الشـعر، حيث يحتل التأمل في الحياة مسـاحة كبرى من أعماله، ومن الطبيعي أن تزداد مساحة النقد الاجتماعي والسياسي والفكري في شعرٍ ينطلق من تأمل الحياة لا من تأمل ما في الجيوب، ولَكَانَ في شعر الطائي والكوفي غنىً عن كل كتب الفلسفة والفكر.

ما لنا وحديث الماضـي الغابر، فدول القوم انهارت، وملوكهم لُحِدَتْ، أما شـعراؤهم فمن بثَّ منهم ذاته في شعره فقد كتب لنفسه الخلود، ومن غيَّبَ نفسه في قصائده وقصرها على ممدوحيه فقد لُحِدَ معهم، فلا يُبْعَثُ ولا يُبْعَثون إلا على أيدي المتخصـصـين في التاريخ السياسي والأدبي وكفى بهذا المحشر ضيقاً !!، إننا الآن نعيش عصر الدولة الحديثة، الدولة التي تُفْصَلُ فيها السلطات، وتُقِيمُ الحدود بين المال العام والمال الخاص، وللمال العام موارد ومصـارف لا يتعداها، وحوله سـور من القوانين يحفظ حرمته، وما الحاكم في تلك الدولة سـوى عاملٍ لدى الشـعب، وظيفته تطبيق القوانين وإدارة البلاد، أما الشـعب فمصـدر السلطات ومالك الثروات.

وفي مثل هذه الدولة لا يمدح الشعراء الحكام طمعاً في أموالهم، أو أملاً في استغلال سلطاتهم، فقانون الدولة يقطع يد الحاكم ولسان الشاعر إذا امتدت الأولى لإعطاء الثانية ما لا تملك، فإذا أحب الشاعر الحاكم، وأراد إعلان ولائه لسياساته فلا يمدحه على كرمه وسخائه، ولا على شجاعته في الحروب، فالدولة الحديثة تفرض قيمها على المدح، وما قيمها سوى الديموقراطية والحريات ومحاربة الفساد وحفظ حقوق الإنسان وتنويع مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد ورفع مستوى الدخل الفردي، ومثل هذه القيم لم يعتد عليها شعراء البلاط، وليس بين أيديهم نصوص مرجعية يستلهمونها أو يحاكونها، فالميدان فيها فسيح وطريقها لمَّا تطرقها رجل.

وإذا تكرَّم حاكم (في الدولة الحديثة) على شاعر مدحه -مع غض النظر عن قيم المدح في قصيدته-، إذا فعل ذلك فقد فتح على نفسه أبواب فضيحة سياسية قد تودي بحياته العامة إن لم تغلق عليه أبواب السجن، فالقضاء سيتحرك فوراً للتحقق من مصدر المال الذي جاد به الحاكم، ومع القضاء يتحرك البرلمان والرأي العام، فإذا كان مالاً عاماً فالويل والثبور له، وإذا كان مالاً خاصاً فسيبرَّأُ براءة الذئب من دم يوسف، تلحقه وصمة العار وتحوم حوله الشكوك، وتتعالى أصوات التكذيب، وما عليه حينها سوى العدول عن قرار الترشح في الانتخابات القادمة حفظاً لماء وجهه (إذا أبقت السياسة له ماءً).

هذا وصف مختصر لشعراء الدولتين القديمة والحديثة، وقد ذكرت مصاديق من الدولة القديمة، وأجملت الوصف في مفهوم الدولة الحديثة دون ذكر مصداق لها، وأرى – عزيزي القارئ- أنك الآن قادر على تمييز دولتك وحكامها وشعرائها، فإذا كان شعراء دولتك يستلهمون القيم القديمة ويزخرفون بها قصائدهم فيمنحهم حاكمك المبجل العطايا الثمينة، فاعلم أن مال الحاكم ومال الدولة واحد، وإذا كان يمدحه بقيم الدولة الحديثة فيعطيه أو لا يعطيه فاعلم أن شاعرك منافق، فالقوم – إلا من رحم ربي- كما وصف أبو الطيب المتنبي بقوله:

أَرَانِبُ غَيْرَ أَنَّهُمُ مُلُوكٌ مُفَتَّحَةٌ عُيُونُهُمُ نِيَامُ